

بلاغ صحفي

-الإعلان عن نشر التقرير السنوي لمرصد آجال الأداء-

- 29 شتنبر 2026 -

طبقاً لمقتضيات المادة 8 من المرسوم رقم 2.17.696 الصادر في 30 نونبر 2017، المتعلق بتحديد كفاءات سير وتأليف مرصد آجال الأداء، قامت وزارة الاقتصاد والمالية، التي تتولى رئاسة المرصد سالف الذكر، بنشر **التقرير السنوي برسم سنة 2026** الذي يتضمن حصيلة ممارسات المقاولات فيما يخص آجال الأداء على موقعها الإلكتروني www.finances.gov.ma.

وقد أتم إعداد هذا التقرير بتنسيق مع مختلف أعضاء مرصد آجال الأداء، ويتضمن تحليلاً لتطور آجال الأداء في القطاعين العام والخاص، إلى جانب حصيلة أهم التدابير المتخذة لتحسين ممارسات الأداء.

ويتكون التقرير من ثلاثة أجزاء رئيسية. يتناول **الجزء الأول** تطور آجال الأداء في القطاع العام، ويشمل الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية. أما **الجزء الثاني**، فيخصص لتطور آجال الأداء في القطاع الخاص، استناداً إلى التحليلات المنجزة من طرف بنك المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب. فيما يعرض **الجزء الثالث** حصيلة تفعيل نظام الغرامات المالية المنصوص عليه في القانون رقم 69.21، وأبرز النتائج المحققة منذ دخوله حيز التنفيذ.

ويأتي هذا التقرير السادس في إطار مواصلة الأشغال التي يضطلع بها مرصد آجال الأداء، واستمراراً للتقارير السنوية السابقة، حيث يعكس التقدم المحرز في مجال تعزيز الشفافية وتتبع آجال الأداء وتحسين ممارساتها، كما يسلط الضوء على التحديات التي لا تزال قائمة من أجل مواصلة تقليص آجال الأداء. ويؤكد، في هذا الإطار، التزام الفاعلين العموميين وجميع الأطراف المعنية بمواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي أكثر صموداً وتعزيز سيولة المقاولات وتحسين مناخ الأعمال بشكل هيكلي ودائم.